IUGJEPS
Vol 30, No 2, 2022, pp 295-314

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (10-1-2021)،تاريخ قبول النشر (13-12-202)

تداعيات خطة ضم الأغوار الفلسطينية في الضفة الغربية وأثرها على الوضع المائي

اسم الباحث:1* أ.د. يوسف صلاح أبو مايلة

اسم الجامعة والبلد:1 معهد علوم المياه والبيئة – جامعة الازهر – غزة - فلسطين (سابقاً)

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: abumayla@hotmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJHR.30.2/2022/13

الملخص:

البحث عبارة عن تحليل موضوعي لخطة ضم الأغوار الفلسطينية في الضفة الغربية 2020م مع التركيز على اهم النقاط التي تترتب على عملية الضم، ومن أبرزها قضية المياه وأبعادها المختلفة، فإسرائيل لا تعترف بما يسمى بعملية السلام، ولم تأخذ بالاعتبار الحقوق الفلسطينية السيادية على الأرض والموارد، ولم تعترف أو تحترم أية مفاوضات أو اتفاقيات سابقة. خطة الضم سوف تعمق الاستيطان، وتعطي إسرائيل كامل السيطرة على الأراضي الفلسطينية والمصادر المائية في المناطق التي سوف يتم مصادرتها، والتي تشكل 40–50% من مساحة الأراضي الزراعية وهي منطقة الأغوار. هناك حاجة ملحة لتدخل متعدد الأطراف من المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لاحترام الاتفاقيات الموقعة والقوانين الدولية.

كلمات مفتاحية:خطة الضم – الأغوار – الوضع المائي

Annexation plan impact on Palestinian Water Resources

Abstract:

This is a desk study for the consequences for annexation plan for the Jordan Valley in the West Bank, Palestinian Territories. The study focuses on water aspect and implications on the Palestinian communities in the confiscated areas and Palestinian Territories as well. Israel does not recognize Palestinians' rights to or sovereignty over their land and natural resources or the peace building process. Israel doesn't show any respect to the historical signed agreements with Palestinian Authority or even the negotiation process. Annexation plan will increase settlement and give Israel the absolute control over the Palestinian Territories and water resources within the confiscated areas that forms 40-50% of Palestinian agricultural lands located in the Jordan valley. Therefore, there is an urgent need for multi-lateral interventions from the international community to exert pressure on Israel to respect the signed agreements and the international laws.

Keywords:Jordan Valley, Annexation plan, water resources

جسم البحث

1) **منطقة الدراسة:**

تتطلب دراسة موضوع البحث مقدمة جغرافية عامة عن الضفة الغربية المحتلة، تتضمن بعض الحقائق الأساسية الواجب عرضها وتحليلها، حيث سنلقي الضوء على المقومات المكانية المساحة والسكان والموارد كمنطقة جيوسياسية محتلة منذ العام 1967م. والبحث يتناول موضوع خطة الضم، والتي بدأت تظهر بشكل كبير خلال 2021/2020، في منطقة الأغوار، حيث إنها تنعكس سلباً على حياة السكان ومواردهم في الضفة الغربية عموماً.

تبلغ مساحة الضفة الغربية 5860كم2، وهي تشكل حوالي 21% من مساحة فلسطين التاريخية البالغة 27 ألف كم2.يبلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي 3.3 مليون نسمة يقدر بحوالي 38% من مجمل سكان فلسطين، كما يبلغ عدد سكان قطاع غزة حوالي 2.2 مليون نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 850 نسمة / كم2.تستخدم تسمية الضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضي الفلسطينية المحتلة للإشارة إلى جزء من أرض فلسطين التاريخية، هذا وتتضمن الضفة الغربية مدينة القدس الشرقية والجزء الغربي من البحر الميت، والذي يبلغ حوالي 45 كم على امتداد البحر الميت، ثم منطقة الغور التي تمتد على طول الحدود الأردنية من القدس حتى مدينة جنين شمالاً، تبلغ المساحة الكلية للأراضي السلطة الفلسطينية 6220 كم2 تقسم إلى قسمين هما الضفة الغربية بـ 5860 كم2 وقطاع غزة بـ 360كم2.

هذا وتأسست السلطة الفلسطينية سنة 1994 ذلك على ضوء عملية السلام والتي جاءت برعاية دولية، من جانب اخر تم احتلال فلسطين على مرحلتين مرحلة أولى عام 1948م، وأما المرحلة الثانية في عام 1967م حيث تم احتلال بقية أرض فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومنذ ذلك تعرف بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

2) منهج البحث:

يتبع الباحث في عملية بحثه المنهجية الأتية:

أ- المنهج الوصفي التحليلي: حيث يرى أنه يشمل كثيراً من مناهج البحث العلمي الأخرى، وهي مناسبة لأن تستخدم لهذا البحث، لجمع المعلومات وتحليلها وتفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات بين المتغيرات والأحداث وقياسها واستخلاص النتائج.

ب- المنهج الاستقرائي: حيث إنه يعين الباحث على سرد المعلومات والحقائق القانونية والاستدلال بها في مناقشة جوانب الموضوع، واستعراض آراء العلماء، وإبراز ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

3) حدود البحث: الإطار الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والشرقية لنهر الأردن.

4) مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في فهم وتحليل طبيعة السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة وحرمان الفلسطيني من أرضه ووطنه. هذا وتكمن المشكلة في رغبة الاحتلال تشتيت الوجود الفلسطيني وتقطيعه وفصله الجغرافي عن أراضيه وموارده ومقدراته وقطع اتصاله بالأردن. فالمشكلة هنا تتطلب موقفاً فلسطينياً وأردنياً ودولياً عملياً وواضحاً وسريعاً قبل أن تُستكمل عملية الضم التي لا زالت مستمرة.

5) أهداف الدراسة: وتتمثل أهداف الدراسة في إبراز مخاطر وأهداف خطة الإسرائيلية الضم وأبعادها على النحو التالي:

أ- فمن أبرز أهداف خطة الضم الإسرائيلية هو السيطرة على مصادر المياه خاصة منطقة الأغوار، مما يؤثر سلباً على السلة الغذائية للضفة الغربية، والمتمثلة بالمساحات الزراعية الواسعة في الأغوار إلى جانب خسارة ثروات البحر الميت.

ب- أما عن أبرز المخاسر، فهي كميات كبيرة من المياه, إضافة إلى مياه نهر الأردن والبحر الميت، ثم في الإنتاج الزراعي، والهدف هو دفع سكان الأغوار للهجرة ((وبذلك يكون تطبيق مخطط الضم الإسرائيلي لمستوطنات الضفة الغربية والأغوار وهذا ستكون نتائجه كارثية على الفلسطينيين))

ج- أضف لذلك خطة الضم ستؤدي إلى خسارة وجود فلسطين كدولة على حوض نهر الأردن، باعتبارها مياه دولية، وبالتالي نفقد حقنا كلاعب إقليمي في موضوع المياه. كذلك خسارة أخرى تتمثل في حرمان الفلسطينيين نهائياً من استغلال ما يزيد عن مليار دولار سنوياً من الموارد المتاحة في البحر الميت.

6) الدراسات السابقة:

تشير كافة الدراسات السابقة إلى أن المياه هي الأساس في كل المخططات التي قامت عليها دولة الاحتلال وتوسعت فيما بعد، ويستورد الفلسطينيون غالبية حاجتهم من المياه من إسرائيل التي تسيطر على 90% من مصادر المياه الجوفية، وتمنع السكان في مناطق عديدة مثل أريحا والأغوار من حفر الآبار دون إعطاء أسباب للمنع. أضف لذلك، وكما تشير بعض الدراسات والتقارير السابقة في حالة تم ضم الأغوار ستكون خسارة كبيرة والنتائج كارثية بالنسبة للمياه، وتحديداً سنخسر نحو 250مليون م3 من المياه، هي ضمن الحقوق المائية في الحوض الشرقي. أضف لذلك سيؤدي الضم إلى فقدان 100مليون م3 من المياه شبه المالحة التي كانت ستروي مزارع النخيل في أريحا وبيت لحم والخليل.

تشير الدراسات السابقة إلى أن إجمالي الطاقة الإنتاجية للأحواض الثلاث (الشرقي، الغربي، الشمالي الشرقي) حوالي 700مليون م3/السنة، ولكن بسبب الاستحواذ الإسرائيلي على المياه الفلسطينية لا يتجاوز المعدل العام لكميات المياه المستغلة من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 121مليون م3/السنة.

7) ما هي خطة ترامب أو (صفقة القرن):

عكفت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب منذ 2017م على إعداد خطة للسلام في الشرق الأوسط لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، على أن يتم رسمياً مطلع 2018م. تضمنت الخطة حوالي 200 صفحة في 28 يناير عام 2020م، أعلن ترامب خطة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين المعروفة بـ " صفقة القرن "، والتي تتضمن خطة جامعة شاملة لجميع الجوانب السياسية والاقتصادية والجغرافية والبشرية وهكذا. وتعتبر هذه الخطة (الاقتراح الأكثر سخاءً) الذي تم تقديمه إلى إسرائيل، كما وأنها تتضمن (ضم الأغوار الفلسطينية أي ضم وادي الأردن لإسرائيل وللمستوطنين الإسرائيليين)، فالخطة رفضت تماماً من قبل الفلسطينيين، كما رفضت في اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، يوم السبت من فبراير 2020م. لذلك عملية الضم التي تمارسها إسرائيل حالياً في منطقة الاغوار تعتبر غير قانونية، وهي جزء من خطة ترامب أو ما يعرف بصفقة القرن.

اولاً: مصادر المياه والوضع المائي في الأراضي المحتلة عام 1967م

مصادر المياه والوضع المائي:

إن مشكلة المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) مشكلة عصيبة. حيث تتميز بقلة المصادر وشحها إضافة إلى تدني جودتها، وهي بذلك تؤثر على المستوى المعيشي والصحي والوضع الاقتصادي لكل فلسطيني، ولا تتوقف أزمة المياه في فلسطين على مجرد جفاف المنطقة وأساليب الزراعة المتبعة حالياً، فلقد زادت سياسات الاحتلال الإسرائيلي وأساليبه الوضع سوءاً، بحيث منعت الفلسطينيين من التحكم بمصادر المياه الخاصة بهم. وبسبب القيود الإسرائيلية التي تحول دون وصول الفلسطينيين أو تحكمهم في البنية التحتية لمصادر المياه في الضفة الغربية، وعدم تمكن الفلسطينيين من المحافظة على توافر مصادر المياه وتطوير مصادر جديدة، فقد ازداد الطلب على المياه وبشكل مستمر في الضفة الغربية وقطاع غزة في العقود الأخيرة.

من الناحية الجغرافية: تعتبر مياه الأمطار هي المصدر الرئيسي للمياه السطحية والجوفية في فلسطين التاريخية، وبالتالي بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967مم للضفة الغربية وقطاع غزة، أصبحت إسرائيل تشترك مع الأراضي الفلسطينية في مصدرين من مصادر المياه الجوفية، وهما حوض المياه الجوفية الساحلي، ونظام المياه الجوفية للضفة الغربية، والمعروف بحوض المياه الجوفية الجبلي، وحوض نهر الأردن وهذا الأخير يشترك أيضاً مع الأردن ولبنان وسوريا، وبعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م وضعت مصادر المياه الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية الحصرية، وذلك من خلال سلسلة من الأوامر العسكرية، وهكذا تم تجريد الفلسطينيين من حقهم في الحصول على قسمة عادلة من المياه المتوفرة، وتم تقييد إمكانياتهم بشدة في تطوير مصادر المياه الخاصة بهم.

شكل رقم (1)، شكل رقم (2).

بالاستناد إلى المعايير الإقليمية والدولية، يمتلك الفلسطينيون الحد الأدنى من إمكانية الوصول إلى مصادر المياه العذبة. كما تحتل الضفة الغربية المرتبة الأدنى بين دول حوض نهر الأردن نسبة إلى إمكانية وصولها إلى مصادر المياه. فعلى سبيل المثال فإن معدل استهلاك الفرد الواحد من الفلسطينيين في الضفة الغربية يقدر بـ 70 لتر/اليوم، أما في المناطق الريفية فإن معدل استهلاك الفرد الواحد ينخفض إلى 20 لتر/اليوم، وهو معدل أقل بكثير من الـ100لتر المفترض استهلاكها يومياً للفرد الواحد بناءً على توصيات منظمة الصحة العالمية.

في الوقت الراهن تسيطر إسرائيل على ما يقرب 86% من جميع المصادر المائية المتوفرة جدول رقم (1) في تفرض حكمها وقراراتها العسكرية على 14% المتبقية من المياه المخصصة للاستخدام لصالح الجانب الفلسطيني.

رغم أن 85% من مساحة الخزانات الجوفية الثلاثة المشتركة تقع في أراضي الضفة الغربية، وإن تغذية تلك الخزانات من الأمطار المتساقطة يتم ترشيحها جيولوجياً عبر أراضي الضفة الغربية. علماً بأن معدل الإمكانية المائية المتجددة للأحواض المائية الثلاث التي تعود لصالح الفلسطينيين تتراوح من 679 إلى 713 مليون م3/السنة في حين يبلغ معدل الجريان السطحي السنوي 60 مليون م3، وحسب اتفاقية جونسون 1956م فإن حصة الفلسطينيين

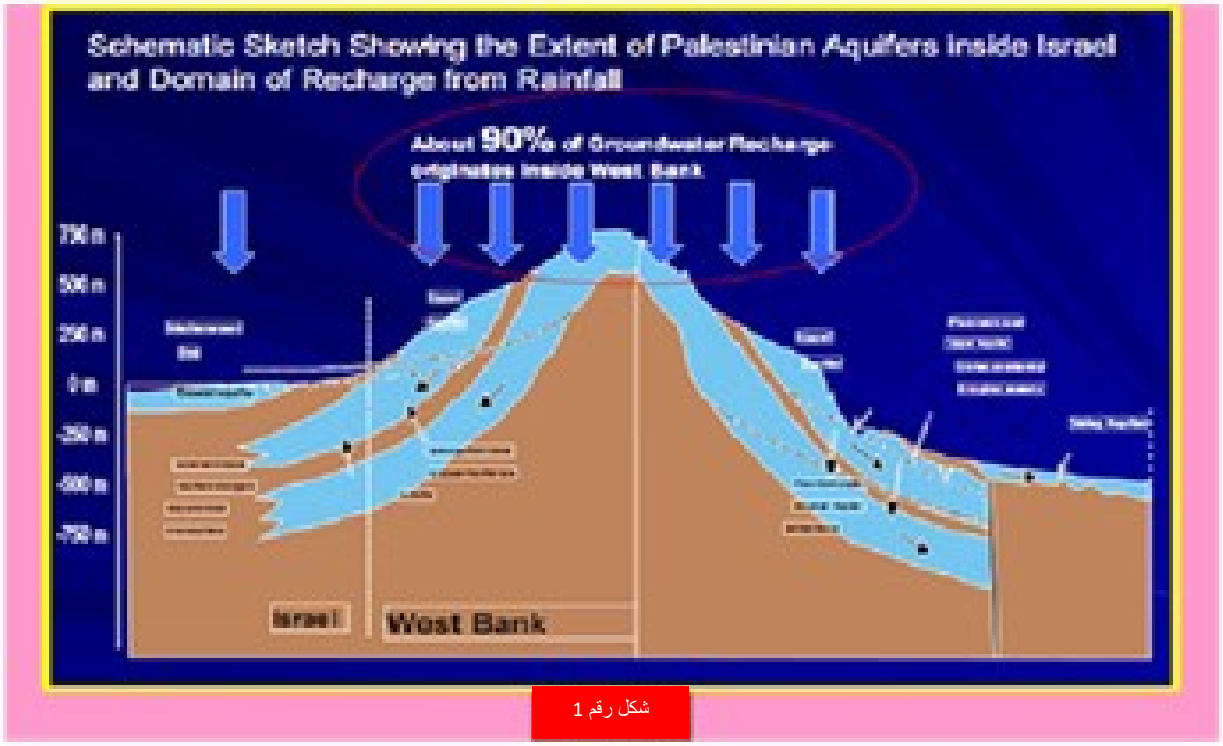

شكل رقم 1

مقطع هيدرولوجى عرضي لوسط فلسطين من الغرب للشرق

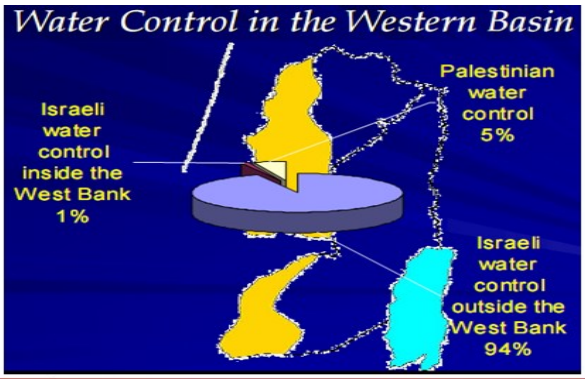

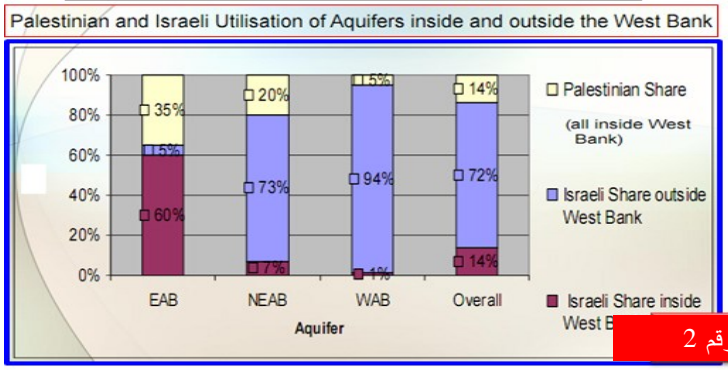

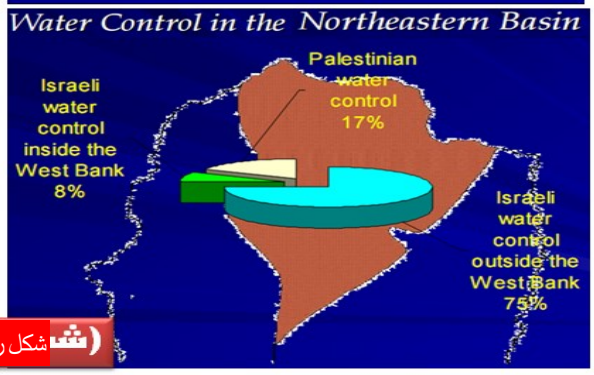

شكل رقم 2

تقسيم المياه الجوفية حسب الأحواض الثلاثة في الضفة الغربية

اسم الحوض	حصة الضفة الغربية	حصة اسرائيل	ملاحظات
الحوض الشرقي	64	40	مياه درجة ملوحة خفيفة
الحوض الغربي	27	400	مياه ممتازة وعذبة جداً
الحوض الشمالي الشرقي	29	113	مياه ممتازة وعذبة جداً
المجموع الكلي/ م م3 /السنة)	120	553	مليون م3/ السنة

جدول رقم (1) أحواض المياه المشتركة بعد عام 1967م [1]

تتراوح من 257–320 مليون م3/السنة من مياه حوض نهر الأردن. وهذا يدل على أن مجموع معدل ما يجب أن تتمتع به الأراضي الفلسطينية من موارد مائية، ومن المفترض أن تكون تحت سيادة الفلسطينيين يقدر بـ 980 مليون م3 فى السنه.

إذن بالاستناد إلى المعايير الإقليمية والدولية، فإن الأراضي الفلسطينية تحصل على الحد الأدنى من مصادرها المشروعة، حيث قدرت الكمية التي يحصل عليها حالياً من الأحواض الجوفية بـ120مليون م3/السنة في الضفة الغربية، و 55 مليون م3/السنة في قطاع غزة شكل رقم (3).

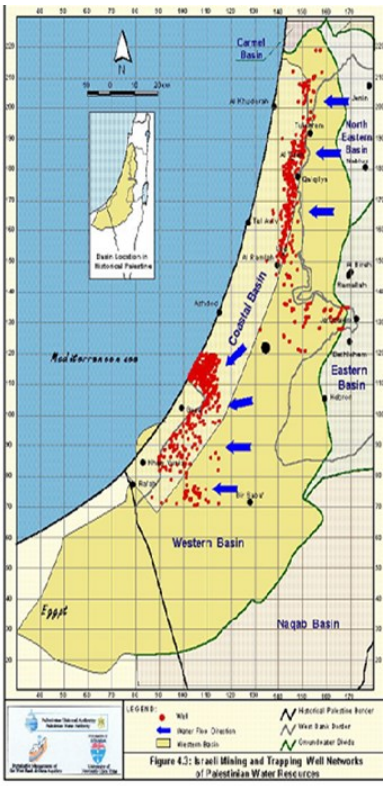

شكل رقم (3) الحوض الغربي والطبقة الساحلية

على غرار ذلك تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من تدهور في البنية التحتية في قطاع المياه، كما يلعب الجدار العازل دوراً مهماً في حجز المياه عن المناطق الفلسطينية. هذا وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 123 تجمعاً

(1) المصدر: يوسف أبو مايلة (2020)

سكانياً في الضفة الغربية لا تتوفر لها شبكات مياه، أي بما يقدر 345،412 نسمة، فيما يعاني أكثر من تجمع فلسطيني من وجود شبكات مياه مهترئة، وحوالي 247 من مشكلة التزود المتقطع للمياه، فيصل الانقطاع التام للمياه في بعض القرى الفلسطينية إلى فترة 3–4 أشهر، إضافة إلى وجود 192 تجمعاً لا تتوفر فيها خدمات مائية، الأمر الذي يدفع المواطن إلى اللجوء للبحث عن مصادر بديلة وشراء مياه من الصهاريج بأسعار باهظة جداً , المرجع (بيان صحفي مشترك بمناسبة يوم المياه العالمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء 2016/8/20).

وبناء عليه تبلغ حصة الفرد الفلسطيني للاستهلاك السنوي من المياه 25–35 م3 في الضفة بينما تبلغ حصة الفرد الإسرائيلي 100م3 أي حوالي 4–5 أضعاف حصة الفلسطيني، وهو أعلى مما أوصت به منظمة الصحة العالمية (تقارير سلطة المياه الفلسطينية) htt://www.pwa.ps.

ثانياً: خطة الضم (الأهداف والأبعاد)

منذ احتلال فلسطين عام 1948م، كان اليهود يخططون لرسم حدود فلسطين مع أعوانهم بحيث تستحوذ حدود فلسطين على مصادر المياه العربية المشتركة سواء منها السطحية أو الجوفية.وبالفعل تم ذلك وسيطرت إسرائيل على تلك المصادر المائية المشتركة مع لبنان وسوريا والأردن وفلسطين. لذلك تشكل المياه أحد أهم أوجه الصراع الإسرائيلي (العربي والفلسطيني).

حالياً في 2020م تستغل إسرائيل خطة ترامب بما يعرف بصفقة القرن حتى تستكمل حلقة مشروعها الذي ارتبط عضوياً بالأرض والمياه، وهكذا جاءت خطة الضم لمنطقة الأغوار الفلسطينية، لتستكمل دائرة الهيمنة والسيطرة على الضفة الغربية.

وإذا أجبنا على تساؤل ما أهداف أو تبعات ضم الأغوار الفلسطينية؟ فإنه من الواضح عزل الضفة الغربية لتبقى منطقة داخلية لا حدود لها سواء مع الأردن أو البحر الميت والحرمان من الموارد الطبيعية وخصوصاً مصادر المياه السطحية ممثلة في مياه نهر الأردن، والأودية ثم المياه الجوفية في منطقة الغور، والحرمان من منطقة البحر الميت ومواردها المتعددة.

بعد ضم الغور، لن تبقى حدود مباشرة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية الأردن بمعنى أخر لن يوجد تواصل جغرافي بين الضفة الغربية والجانب الأردني ولن توجد ممرات مباشرة تشرف عليها السلطة الفلسطينية نهائياً.

أما بالنسبة للاستيطان سيكون أكثر امتداد، حيث تشكل المستوطنات حوالي 42% من مساحة الضفة الغربية، ويبلغ عدد المستوطنين في الضفة حوالي 421 ألف، وفي القدس حوالي 375 ألف نسمة، والرقم مرشح للزيادة إلى أكثر من 800 ألف مستوطن[1].

(1) المركز الفلسطيني للإعلام (2020)

1- السلطة الفلسطينية بعد خطة الضم

أيضاً من إبعاد خطة الضم على السلطة الفلسطينية هو تفريغ السلطة من مضمونها الفعلي، وستصبح سلطة فلسطينية بلا حدود دولية، وبلا كيان فلسطيني مستقل أو متصل، ومن أبرز ملامح الخريطة المقترحة للضفة الغربية بعد عملية ضم منطقة الأغوار الفلسطينية ما يأتي:

1- عدم وجود حدود مباشرة أو دولية للضفة الغربية مع جارتها الأردن.

2- تقطيع أواصر الضفة الغربية بواسطة الاستيطان والمستوطنات والجدار العازل، شكل رقم (4)

3- السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الحدود، وحصار الكيان الفلسطيني من كافة الاتجاهات الجغرافية.

4- ضم الغور يعني حدود مباشرة بين إسرائيل والأردن والتحكم في المعابر بين الضفة الغربية والأردن عبر جسر الأمير محمد وجسر الملك حسين.

5- تحويل الضفة الغربية إلى تجمعات أو كانتونات منفصلة غير متصلة، لإضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهكذا.

6- واستكمالاً لما سبق نذكر أثر اتفاقية أوسلو على تقسيم الضفة الغربية إلى عدة مناطق وعلى النحو الآتي:

1- منطقة أ "A": السلطة الفلسطينية تشكل 18% من مساحة الضفة.

2- منطقة ب " B " أقل من 20% تشرف عليها السلطة الفلسطينية إدارياً وتشرف عليها إسرائيل أمنياً.

3- منطقة جـ " C " تزيد عن 60% وتسيطر عليها إسرائيل فقط.

7- الهدف من الضم إذن زيادة عدد المستوطنين من 421 ألف إلى حوالي مليون مستوطن تقريباً.

8- حيث إن غور الأردن والمنطقة جـ " C تضم أراضي زراعية وهي غنية بمصادر المياه وهي تمثل سلة الغذاء الفلسطينية فالهدف حرمان الفلسطينيين من مواردهم.

9- تؤثر خطة الضم على قطاع الزراعة، كيف ؟ حوالي 40-50% من الأراضي الزراعية المروية في فلسطين تقع في غور الأردن، وهي فرصة كبيرة لتوسيع الإنتاج الزراعي في فلسطين. وتعتبر قاعدة ممتازة لقطاعات الصناعة والزراعة بيد أن هذه القطاعات في حاجة إلى الطاقة التي لن تكون متوفرة في حالة تنفيذ خطة الضم.

10- إن خطة الضم إلى جانب ما ستسيطر عليه من أراضي ستسرق 95% من المياه المتدفقة من الينابيع الطبيعية في الأغوار إضافة إلى عشرات الآبار الزراعية التي ستذهب في الضم.

11- إذا حدثت عملية الضم ستنتهي الزراعة المروية في منطقة الأغوار بنسبة قريبة إلى الصفر، لأن المياه هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية أو حتى الاجتماعية في أي مكان.

12- يجب أن نبدأ مبكراً بالتحذير من تأثير خطة الضم على مصادر المياه بالذات، خاصة أن هذه الخطة ستلغي الزراعة المروية في فلسطين، خصوصاً وأن الزراعة المروية في منطقة الجدار في قلقيلية وطولكرم قليلة جداً، وكل ما تبقى من زراعة مروية لدى الفلسطينيين موجودة في الأغوار.

مسار الجدار العازل - أبريل 2007

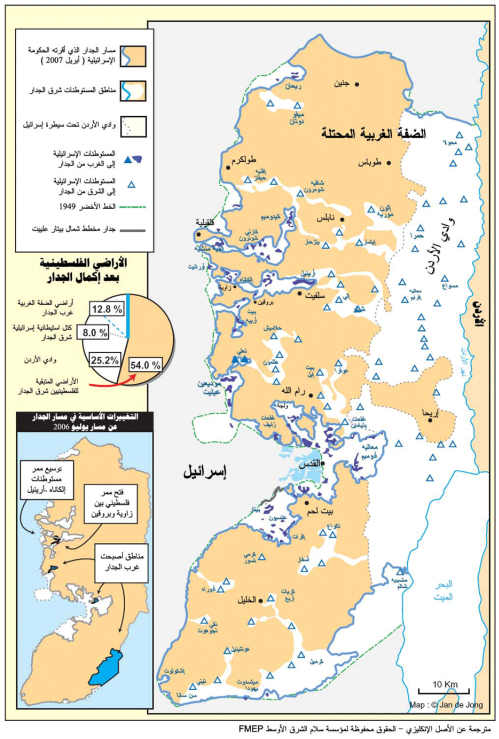

شكل رقم (4) الجدار العازل في الضفة الغربية

2- **عودة إلى البداية منذ** 1948**م**.

بالعودة إلى عام 1948 " قيام دولة إسرائيل " نلقى الضوء على النقاط التالية بهدف ربطها بموضوع خطة الضم وعلى النحو الآتي.

في عام 1948 قامت إسرائيل بما يأتي.

1- سيطرت إسرائيل على جزء من منابع نهر الأردن.

2- سيطرت إسرائيل على جزء من بحيرة طبريا.

3- شرعت إسرائيل في إقامة ناقل المياه الوطني " القطري، NWC " لجر المياه من طبريا شمالاً حتى النقب جنوباً.

4- تم الاستيلاء على جميع منابع نهر الأردن وبحيرة طبريا في الشمال بالإضافة إلى أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية الثلاث الحوض الشرقي، والحوض والشمالي الشرقي، والحوض الغربي، بالإضافة إلى الطبقة الساحلية في قطاع غزة ومنذ عام 1967م , راجع شكل رقم (3).

5- فرضت إسرائيل حقائق جديدة على الأرض، واستبدلت كافة القوانين المعمول بها بأوامر عسكرية تحد من قدرة الفلسطينيين على استخدام مياههم.

6- بموجب الأوامر العسكرية منع الفلسطينيون من تطوير مصادر مياههم أو البنية التحتية التابعة لها.

7- منع الفلسطينيون من إقامة مشاريع مائية او حفر آبار مياه جوفية دون الحصول على تصاريح من ضابط ركن المياه الإسرائيلي في الإدارة المدنية بالضفة الغربية.

8- تقلص عدد الآبار في الضفة الغربية من 720 بئر إلى 340 بئراً بعد الاحتلال عام 1967م، وبالتالي تقلص حصة المياه المخصصة للفلسطينيين.

9- في الوقت نفسه استمرت سياسة الاستيطان والسيطرة على الأرض والمياه.

10- فيما يتعلق بأحواض الضفة الغربية الثلاث " الحوض الشرقي، والحوض الشمالي الشرقي، والحوض الغربي " لقد سميت هذه الأحواض بالأحواض المشتركة بعد عام 1967م، وتم توزيع المياه كما ورد في جدول رقم (1).

يتضح مما سبق أن المياه تُعد احد أوجه النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، ورغم ما يسمى بعملية السلام إلا أن إسرائيل لم تكن تنوي حل أي من المواضيع التي طرحت في ما يسمى بعملية السلام، سواء على صعيد المحادثات الثنائية أو المحادثات متعددة الأطراف، بدليل انها لم تحل أي ملف مما عرض على طاولة المفاوضات، وادعت بأنها تؤجل المحادثات إلى ما يسمى بمحادثات الحل النهائي، وأتضح انه وهم وليس حقيقة، حيث لا يوجد شيء اسمه الحل النهائي، ولم تحل أياً من الملفات المطروحة، ومنها ملف المياه واللاجئين والحدود والقدس وغيرها من الملفات.وبالتالي تأتي خطة الضم لاستكمال المشروع الإسرائيلي بالسيطرة والهيمنة على الشعب الفلسطيني ومقدراته وحقوقه.

ثالثاً: الآثار المباشرة وغير المباشرة لخطة الضم والصراع الديموغرافي

أولاً: آثار عملية الضم

تعتبر المياه أحد أوجه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتأتي خطة الضم والمناطق المستهدفة لاستكمال حلقة مهمة في المشروع الإسرائيلي الذي ارتبط عضوياً بالأرض، والمياه وبهذا ستكون إسرائيل قد استكملت السيطرة على فلسطين التاريخية، ووضعت نهاية للحكم الفلسطيني مما يعرف (بحل الدولتين)، أي الاعتراف بدولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

منذ احتلال الضفة الغربية وإسرائيل تسيطر على مصادر المياه الفلسطينية (عبر الإدارة المدنية وما يعرف بضابط ركن المياه وشركة ميكروت) رغم تغير الوضع السياسي وعملية السلام أو اتفاق إعلان المبادئ وأوسلو وبرتوكول التعاون الاقتصادي،فهي تسيطر على جميع مصادر المياه، حيث إنها تمنع حفر الآبار أو تنفيذ أي أنواع من مشاريع المياه، وبذلك يبقى الملف المائي تحت إشراف وصلاحيات ضابط المياه في الإدارة المدنية وشركة ميكروت الإسرائيلية. ولقد أنشئت سلطة المياه عام 1995، وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن السلطة الفلسطينية من وضع إدارة متكاملة لمصادر المياه، وذلك لعدة أسباب منها ضوابط الإدارة المدنية، وكذلك التحكم في المواد والمعدات وغيرها من مستلزمات العمل المرتبطة بالمياه .

فيما يأتي سنتناول الموضوع من عدة جوانب:

1- السياسة المائية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

ارتسمت السياسة المائية الصهيونية منذ أواخر القرن الثامن عشر عندما قامت الحركة الصهيونية بإرسال بعثة لاستكشاف مصادر المياه المتاحة في فلسطين بهدف معرفة إمكانية إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتجسدت هذه السياسة في مشاريع عديدة قبل وبعد قيام دولة اسرائيل وبالفعل تم الضغط على (بريطانيا وفرنسا) لضمان إدراج

مناسيب نهر الأردن ضمن الحدود الشمالية لدولة الانتداب البريطاني، وقد نجحت في ذلك، وبالتالي فإن اسرائيل قامت بعد عام 1948 بالسيطرة على جزء من منابع نهر الأردن وبحيرة طبرية، وشرعت في إقامة مشروع ناقل المياه القطري لجر مياه طبرية إلى النقب لتخضير الصحراء وإسكان اليهود فيها.

وقد توالت السياسة التوسعية للكيان الصهيوني، إذ تم الاستيلاء على جميع منابع نهر الأردن وبحيرة طبرية في الشمال، وعلى الأحواض الجوفية في الضفة الغربية وغزة بعد سنة 1967م، وفرضت حقائق جديدة على الأرض واستبدلت القوانين المعمول بها بأوامر عسكرية حدت من قدرة الفلسطينيين على استخدام مياههم طيلة فترة الاحتلال منذ عام 1967م ولا زال.

وبموجب الأوامر العسكرية منع الفلسطينيون من تطوير مصادر مياههم أو البنية التحتية التابعة لها، ومنعوا كذلك من إقامة أية منشأة مائية أو مشروع مائي جديد من دون الحصول على تصريح مما يسمى ضابط المياه الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك منع الفلسطينيون من حفر آبار جديدة لسد حاجاتهم، وخصوصاً في الحوض الغربي حتى وإن كان لاستبدال الآبار التي تجف، وقد تقلص عدد الآبار الإجمالي في الضفة الغربية من 720 بئر قبل الاحتلال عام 1967م إلى نحو 340 بئراً بعد الاحتلال، وبالتالي فإن كميات المياه المستخرجة لاستخدام الفلسطينيين تقلصت بشكل كبير.

2- سياسة الاستيطان والسيطرة على الأرض والمياه.

مع توسع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية، ازدادت كميات المياه المستخدمة من جانبهم حيث قامت السلطات الإسرائيلية بحفر عشرات الآبار الجوفية تفوق الـ 100 بئر داخل الضفة الغربية لخدمة هذه المستعمرات والتي تنتج حوالي 50 مليون م3 /السنة.

ومع توسع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية ازدادت كميات المياه المستخدمة من جانبهم إلى درجة أن متوسط استخدام المستوطن الإسرائيلي أصبح يفوق استخدام المواطن الفلسطيني بعشرة أضعاف، وأصبحت هذه المستعمرات تشكل مصادر تلويث للأرض والمياه الفلسطينية سواء عن طريق ضخ المياه العادمة غير المعالجة أو استخدام الأرض الزراعية كمكبات لنفياتهم الصلبة (التميمي عبد الرحمن، 2020). ولم يبق الأمر عن هذا الحد بل ازداد سوءاً بعد بناء جدار الفصل العنصري الذي يمتد على طول الضفة الغربية، وتحديداً في المنطقة الغربية – منطقة الحوض الجوفي الغربي، علماً بأن هذا الجدار عزل أكثر من 30 بئراً جوفية خلفه كانت تخدم المواطن الفلسطيني، وتم حفرها قبل احتلال عام 1967م، وكانت تغطي نحو 20% من مجمل ما يستخرجه الفلسطينيون من الحوض الغربي، بمعني آخر فإن الجدار العازل عزز السيطرة الإسرائيلية على أهم أماكن وجود المياه التي تخدم الفلسطيني، وفرض حقائق أو وقائع جديدة على الأرض تضعف أي موقف تفاوضي فلسطيني مستقبلي، هذا إن كان هناك تفاوض في المستقبل.

3- آثار عملية ضم الأغوار على القطاعات المختلفة.

1- أثار الضم على مصادر المياه:

سنتناول الآثار بشكل مباشر وغير مباشر وعلى النحو التالي:

أ- الآثار المباشرة:

1- ستتمكن إسرائيل من حرمان الفلسطينيين من مصادر مياه تقدر بنحو 70% من الحوض الشرقي أي ما يعادل 130مليون م3/ السنة .

2- ستكون استفادة الفلسطينيين من نهر الأردن معدومة، وبذلك تفقد فلسطين حقها كدولة أو حق السكان في مشاطئة نهر الأردن، مما يحرم الفلسطيني من الانتفاع والتخزين، ولن يكون الطرف الفلسطيني شريكاً في أية مفاوضات قادمة بين إسرائيل والجانب العربي.

3- ستفقد فلسطين حقها في الوصول إلى البحر الميت، وبالتالي ستفقد الحق في الانتفاع من الثروات الطبيعية والينابيع المحاذية للبحر الميت المقدرة بحوالي 70-90مليون م3/السنة مثل نبع الفشخة.

4- ستصبح المدن الفلسطينية زبائن لمحطات التحلية الإسرائيلية لتلبية احتياجاتهم، في حين ستخصص المياه الفلسطينية لخدمة زراعة المستعمرات الإسرائيلية.

5- لن يتمكن الفلسطيني من الاستفادة من مياه المجاري المعالجة لتطوير الزراعة بالأغوار.

ب – الآثار غير المباشرة.

1- سيحرم الفلسطينيون من حوالي مليون دونم من الأرض القابلة للزراعة تحت الري بما يعرف " بالزراعة المروية "

2- ستمنع إسرائيل الفلسطينيين من الاستفادة من الأودية الشرقية بحجة أنها روافد لنهر الأردن وغالباً ستقيم السدود للاستفادة من جذر الأودية (الحوض الأعلى للأودية)

3- سيؤثر الضم على آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي على تأمين الأمن الغذائي. وكذلك حرمان الفلسطينيين من إمكانية التخطيط لبنية تحتية متكاملة للمياه والزراعة – علماً بأن الزراعة تعد عمادة الاقتصاد الفلسطيني.

4- استغلال إسرائيل للمياه الجوفية أثر في التنمية المجتمعية وسيصبح المزارعون الفلسطينيون عمالة في المستعمرات، وستكون السوق الفلسطينية مكاناً لتسويق إنتاج المستعمرات الإسرائيلية وستختفي الزراعة المروية الفلسطينية.

5- سيؤدي استنزاف إسرائيل للمياه الجوفية أو الضخ الزائد " over pumbing " إلى تمليح الآبار الفلسطينية نتيجة قلة عمقها وقدمها ولا سيما في منطقة الأغوار، وستسغل المياه الفلسطينية لهدف الزراعة في المستعمرات.

6- استغلال إسرائيل للمياه الجوفية يحرم الفلسطينيين من وضع خطة كاملة للمياه "National Master Plan ." NMP

7- في حال تم تنفيذ خطة الضم الإسرائيلية، فإن قيام كيان فلسطيني مهما كان الاسم سيصبح عملية مستحيلة، وسيكون هذا الكيان في حال قيامة عبارة عن حديقة خلفية للاقتصاد الإسرائيلي ومخزن للعمالة الرخيصة، وسيصبح الشعب الفلسطيني زبوناً لدي شركات التحلية الإسرائيلية، وستستغل المياه الفلسطينية لتكثيف الزراعة والصناعة في المستوطنات الإسرائيلية.

ثانياً: الضم والصراع الديموغرافي

بالعودة إلى آراء خبراء المياه في الأراضي الفلسطينية نجد ان هناك إجماعاً على أن الضم يسلب الفلسطينيين حقوقهم المائية، ولعل من أبرز أهداف الضم الإسرائيلية هو السيطرة على مصادر المياه خاصة في الأغوار مما يؤثر سلباً على السلة الغذائية للضفة الغربية المحتلة.واحدة من المخاوف الكارثية لهذا القرار على الفلسطينيين هو التخوف من هجرة أو دفع سكان الأغوار للهجرة للخارج، حيث يخسر الفلسطينيون سلتهم الغذائية المتمثلة بالمساحات الزراعية الواسعة في الأغوار إلى جانب خسارة ثروات البحر الميت.من الواضح أن جزءاً كبيراً من الصراع أساسه ديمغرافي ويعتمد على تمسك السكان في الأرض والمياه، ومن المؤكد أن تاريخ الصراع يثبت أن المياه هي الأساس في كل المخططات التي قامت عليها إسرائيل أو دولة الاحتلال وتوسعت فيما بعد، وفيما يلي نبرز بعض الأرقام ذات الدلالات العملية لذلك.

1- يستورد الفلسطينيون غالبية احتياجاتهم من المياه من إسرائيل التي تسيطر على 90% من مصادر المياه الجوفية، وتمنع السكان في مناطق أريحا والأغوار من حفر آبار جمع المياه دون إعطاء أسباب للمنع.
2- خسارة حوالي 270م م3 من حصة فلسطين في نهر الأردن وستصبح مياهاً إسرائيلية وفق قانون الاحتلال.
3- خسارة حوالي 250 م م3/السنة من المياه هي ضمن حقوقنا المائية في الحوض الشرقي. أضف لذلك فقدان 100م م3/السنة من المياه شبة المالحة التي كانت ستروي مزارع النخيل في محافظات أريحا وبيت لحم والخليل[1] .
4- تعتبر المياه الجوفية أهم مصادر المياه التي تزود الفلسطينيين بالمياه، وهي تتواجد ضمن ثلاثة أحواض في الضفة الغربية وهي الحوض الشرقي، والحوض الشمالي الشرقي، والحوض الغربي. يصل إجمالي الطاقة الإنتاجية السنوية للأحواض الثلاثة حوالي 700 م م3/السنة ولكن بسبب الاحتلال والاستحواذ الإسرائيلي على المياه الفلسطينية في الضفة الغربية. تبلغ حصة الفلسطينيين من مياه هذه الأحواض حوالي 120 م م^3/السنة[2].
5- أضف لذلك سنخسر ايضاً وجودنا كدولة على حوض نهر الأردن باعتباره مياهاً دولية، وبالتالي نفقد حقنا كلاعب إقليمي في موضوع المياه، أيضاً سينهي قدرة الفلسطينيين على حفر آبار للوصول إلى المياه الجوفية كون إسرائيل ستمنع ذلك. وبالتالي إن عملية الضم ستقتل أي أمل في قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بعدما تنهي اسرائيل العملية السلمية.
6- أما بخصوص البحر الميت فهناك خسارة كبرى تتمثل في حرمان الضفة الغربية نهائياً من استغلال ما يزيد عن مليار دولار سنوياً من الموارد المتاحة في البحر الميت[3] ، حيث إن البحر الميت غني بالكثير من المعادن ومخزون ضخم من البوتاسيوم والبروم والماغنسيوم وغيرها. ولفلسطين 45 كم من شاطئ البحر الميت احتلت عام 1967م.هذا ويعد البحر الميت حالة نادرة في العالم، حيث يقع في أخفض نقطة عن مستوى البحر المتوسط (400 متر) ويقصده السياح من مختلف دول العالم للاستجمام والسياحة العلاجية نظراً لملوحة المياه.

(1)(العتيلي، شداد،2020.وزير سلطة المياه الفلسطينية السابق، مقابلة خاصة)
(2)(ابو مايلة، يوسف، 2020.محاضرات في جغرافية فلسطين)
(3)(العتيلي، شداد،2020. وزير سلطة المياه الفلسطينية السابق، مقابلة خاصة)

7- هناك خسارة في الإنتاج والتصدير، حيث إن أي تأثير على مياه الأغوار تنعكس مباشرة على الإنتاج الزراعي بالضفة الغربية، كون الأغوار هي سلة غذائية لكل المحافظات، حيث سيؤثر على إنتاج وتصدير التمور، وهي من الأنواع عالية الجودة.

8- إذا ما تم الضم في الأغوار، فإن الزراعة المروية ستتراجع إلى أكثر من 95% مما يهدد الأمن المائي والغذائي الفلسطيني، لأن معظم مناطق الضفة الغربية تعتمد على ما تنتجه الزراعة في الأغوار سواء خضروات أو غيرها من المنتجات.

9- من ضمن الأهداف الإسرائيلية للضم هو دفع سكان كل التجمعات البدوية على الهجرة عبر حرمانها من المياه، وبالتالي عدم القدرة على البقاء والصمود، تم طرد السكان باستخدام القوة. هذا وتبلغ مساحة منطقة الأغوار نحو1.6/مليون دونم، ويقطن فيها نحو 13 ألف مستوطن إسرائيلي في 38 مستوطنة، في حين يسكن نحو 65 ألف فلسطيني في 34 تجمعا سكانياً.[1] وبالتالي تسعى إسرائيل إلى تهجير سكان الأغوار ومصادرة أراضيهم والاستيلاء عليها، هكذا تهدف كما يظهر من دلالات عملية الضم للأغوار.

رابعاً: خطة الضم سيناريوهات إسرائيلية والقانون الدولي

من المنظور السياسي والدبلوماسي إن تنفيذ خطة الضم الذي تنادي بها إسرائيل، تعني هزيمة المنظومة الدولية بمؤسساتها وعلى رأسها القانون الدولي علماً بأنه ومن وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية تهدف الخطة إلى إسقاط صفة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967م وهو التحدي الذي يواجه الشرعية الدولية.

إذن منطقة الأغوار والتي تشكل ربع مساحة الضفة الغربية بنسبة 25% لذلك تعد هذه المنطقة بمثابة البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وهي مصدر اقتصادي مهم لمستقبل الشعب الفلسطيني ففيها 280 ألف دونم قابل للزراعة مع إمكانية تحويل 150 ألف دونم منها للزراعة المروية.

لذلك العديد من دول العالم والمؤسسات الدولية، تنظر إلى عملية الضم بأنها غير قانونية، كما أنها تؤثر سلباً على العمل البيئي والتعاون في هذه المنطقة من خلال إدارة الموارد الطبيعية المستدامة عبر الحدود، وبالأخص في ظل التحديات التي يواجهها العالم في التغير المناخي وجائحة كورونا.أضف لذلك أنه خلال مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وطرح السيناريوهات الإسرائيلية تاريخياً عبر العمليات التفاوضية وصولاً إلى عرض ما يسمى " رؤية ترامب للسلام " أو " صفقة القرن " من المؤكد خلال عرضه أن ضم الأغوار لم يكن مطروحاً في أي من الطروحات عبر مر السنوات (العبد سميح، وزير سابق وعضو فريق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية).بل إن الأغوار كانت جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية في كافة الطروحات، وأن الضم يعني نهاية حل الدولتين وفقاً للمعايير الدولية.

(1)(التميمي، عبد الرحمن، 2020.مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين – رام الله، الضفة العربية، مقابلة خاصة)

هكذا خطة الضم من شأنها أن تحدث خسارة كبيرة في قطاع الزراعة الفلسطيني على وجه الخصوص، إضافة إلى إحداث مشكلة ديموغرافية تبعاً للنسبة الكبيرة من السكان الفلسطينيين الذين سيقبعون تحت السيطرة الإسرائيلية، وأخيراً تعقيد إمكانية الاستثمار في منطقة غور الأردن بعد التعقيدات المترتبة على عملية الضم.[1]

في سياق الملف المائي، من المؤكد أن قضية المياه ومشاكلها لم تبدأ مع طرح خطة الضم، ولكنها بدأت مع التخطيط لقيام دولة الاحتلال واشتداد ملامحها عندما بدأت إسرائيل بتجفيف مياه نهر الأردن وتحويل مياهه.وسواء كانت معطيات أوسلو أو عملية الضم المطروحة، فإن إسرائيل كانت وما زالت تسيطر على جميع مصادر المياه حيث تشكل حصة الضفة الغربية حوالي 40% من أصل 86% من الحقوق المائية الفلسطينية.

أما بالنسبة لقطاعي الطاقة والاقتصاد بشكل خاص ففي حالة حدوث الضم، لن نكون قادرين على الاستثمار في قطاع الطاقة بسبب عدم توفر الأراضي الكافية لتنفيذ الاستثمارات في هذا القطاع، وهذا بدوره له تبعات كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث توجد منطقة كبيرة في غور الأردن من المفترض أن تكون ضمن مخططات الاستثمار في قطاع الطاقة، كما تعتبر قاعدة ممتازة لقطاعات الصناعة والزراعة، بيد أن هذه القطاعات بحاجة إلى الطاقة التي لن تكون متوفرة في حال حدوث خطة الضم.بالنسبة لقطاع الزراعة، انطلاقاً من أن غور الأردن يمثل القيمة المضافة لقطاع الزراعة الفلسطيني بنسبة 40%، حيث إن اكثر من 50% من الأراضي المروية في فلسطين موجودة في غور الأردن، فهو فرصة كبيرة لتوسيع الإنتاج الزراعي في فلسطين.

المياه كما هو موضح في عملية التفاوض هي قضية تستدعي التعاون الإسرائيلي الفلسطيني والعربي في العديد من المنتديات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات حول مشروع نقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت، وهي مبادرة دولية لمنع تقلص البحر الميت، تمكن الفلسطينيين من تأمين حقوقهم على ضفاف النهر في حوض نهر الأردن والبحر الميت، وكان يجب على إسرائيل الاعتراف بهم من أجل أن يصبح الفلسطينيون جزءاً من المشروع.

من المؤسف اليوم أن تتجاهل خطة ترامب الوجود والحق الفلسطيني سواء في البحر الميت أو نهر الأردن، كما تتجاهل خطة ترامب أهمية نهر الأردن لأي نموذج اقتصادي فلسطيني، بما في ذلك أية قدرة على الاستفادة من مواقع التراث الفلسطيني مثل المغتص، وهو موقع حج مسيحي هام كذلك من البحر الميت ومعادنه[2].

إن نيل الحقوق المائية لفلسطين هو مطلب أساسي لسلام عادل ودائم، حيث وّقع الفلسطينيون على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، نعتقد أن الخطوط العريضة الرئيسية لاتفاقية السلام بين إسرائيل وفلسطين يجب ألا تكون كما قدمتها إدارة ترامب " شرعية للسرقة " بل هي تخصيص عادل ومعقول لموارد المياه[3] .وهنا نؤكد بأن فلسطين ليس لديها نقص في المياه لكن فقط الحق في استخدامها. (Palestine is not short on water – just the right to use it. Palestinians have Ocean Coastline, a river and a sea , and yet Israel keeps them thirsty.)

(1)(حليلة،سمير، 2020. عضو مفاوض، مقابلة خاصة)

(2)(العتيلي، شداد، 2020. وزير سلطة المياه الفلسطينيةالسابق، مقابلة خاصة)

(3)(العتيلي، شداد، 2020. وزير سلطة المياه الفلسطينيةالسابق، مقابلة خاصة)

خامساً: استراتيجية الفلسطينيين لتطويق مخطط ضم الأغوار

أولاً: من المنظور الجيوبولتيكي Geo– politice:

من المحتمل أن تكون هناك ردة فعل طبيعية إذا ما تم تطبيق خطة الضم، وربما تحت شعار الزحف نحو الشرق.

يسعى الفلسطينيون لتوسيع خريطة وجودهم في الأغوار، والتي من المفترض أن تشكل الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية مستقبلاً، أو كما كان متوقعاً من عملية السلام.

والهدف هو تعزيز الوجود الفلسطيني على طول امتداد الشريط الحدودي الذي يمتد من أطراف بيسان شمالاً إلى أريحا والبحر الميت جنوباً، والذي يشكل نحو 22% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، من خلال تشجيع المزارعين لاستغلال المساحات الواسعة للزراعة بعد شق الطريق الزراعية، وإيصال المياه، ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، سواء في الأغوار الشمالية أو الأغوار الوسطى والأغوار الجنوبية وأريحا، في الواقع كان من المفترض أن تكون هذه الخطوة متقدمة ومنذ عدة سنوات سابقة، نظراً لأن أجزاء كبيرة من تلك المناطق تحولت من صحراء قاحلة إلى أراض خضراء يزرع فيها القمح والشعير والعنب والبطيخ والشمام وأنواع عديدة من الخضار والنخيل وبمواصفات عالية.

من الواضح وعلى أرض الواقع أن الاحتلال يحاول منع الفلسطينيين من استغلال الأغوار والأغوار الشمالية بحجة أهميتها العسكرية، لأنها تعد الحدود الأطول لفلسطين مع الأردن، رغم أن الإغاثة الزراعية الفلسطينية تنفذ مشاريع تنموية، ونفذت العديد من المشاريع التي تدفع الفلسطيني للتمسك بأرضه.

تتخذ إسرائيل العديد من الخطوات تندرج في إطار القرار الإسرائيلي المتخذ منذ عقود بالسيطرة الكاملة على الاغوار، ورفض أية سيطرة فلسطينية عليها بحجة أهميتها العسكرية، لأنها تعد الحدود الأطول لفلسطين مع الأردن.

من المعروف منذ نحو عشرين عاماً تنفذ الإغاثة الفلسطينية مشاريع تنموية بهدف تمسك الفلسطيني بأرضه، ولقد تضاعف عدد البيوت البلاستيكية التي يزرع فيها عشرات الأصناف من الفواكه والخضار والورود مستقطبة مئات المزارعين والعمال الذين كانوا يعملون في المستوطنات الزراعية بالأغوار.

ولكن تسارعت الخطوات الإسرائيلية لما يوصف بسرقة الأغوار، وكان لابد من خطوات فلسطينية ممنهجة ومدروسة، علماً بأن الشريط الحدودي مع الأردن يمتد لمئات آلاف من الكيلو مترات المترامية الأطراف، وهو وفقاً لاتفاقية أوسلو يجب أن يؤول في المحصلة للفلسطينيين، لكن حكومات الاحتلال المتعاقبة رفضت إرجاعها، وهي اليوم تعلن رسميا نيتها ضمها للسيادة الإسرائيلية، ومن أجل ذلك عملت على تفريغها من الوجود الفلسطيني.

وتحت عنوان، الأغوار هي سلة الغذاء للفلسطينيين، وهي منطقة للتوسع الأفقي للسكان، وفي ظل مخطط الضم يصبح الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً، وأصبح الغور عموماً مسرحاً للصدام الفلسطيني الإسرائيلي بأشكال مختلفة.

وفقاً للمراجع الميدانية بالأغوار[1]نخلص إلى النقاط التالية:-

أ- يسيطر الاحتلال حالياً (عام 2020) على مساحة 88.3% من مساحة الأغوار بعد تقسيمها إلى مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية أو مستوطنات زراعية. أدت إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين منذ احتلالها عام 1967م،ولم يبق فيها اليوم سوى 15 ألف نسمة موزعين على الخرب والقرى مترامية الأطراف.

ب- إن ضم الأغوار يعني عزلها الكامل عن امتدادها الفلسطيني في الضفة الغربية، وطرد العائلات الفلسطينية صاحبة الأراضي إلى جانب بسط نظام من المعابر والحواجز يمنع دخول أي فلسطيني إليها.

ج- من المعلوم أن كامل الأغوار كان يجب أن تؤول في نهاية المطاف وبعد انتهاء مفاوضات الوضع النهائي إلى الفلسطينيين، لذلك إن أي ضم للأغوار سيقضي تماماً على حل الدولتين.

د- الحدود التي تم التفاوض عليها مع الاحتلال بين الضفة واسرائيل كانت بطول 366كم لكنها الآن في عام 2020م وفقاً لخرائط الضم، ستصل إلى 1700كم [2].

هـ- في الواقع كل المؤشرات تفند الحاجة الأمنية التي تدعيها إسرائيل للضم، لكن ما يجري هو لأسباب اقتصادية بحتة، فالأغوار هي سلة الغذاء للفلسطينيين، وهي منطقة التوسع العمراني والسكاني مستقبلاً، وهي منطقة سياحية متقدمة، وهي مصدر للمياه الجوفية، وهي بوابة فلسطين للعالم الخارجي، وهي بوابة للتجارة الخارجية، ومن دونها لا مستقبل لأي كيان سياسي فلسطيني مستقل.

و- في إطار الملف المائي وتحديداً لمنطقة الأغوار نجد ما يأتي:

1- تحصل مستوطنة يقعوت والتي يعيش فيها 60 عائلة يهودية على 14.5 م م3/السنة من المياه، إضافة إلى 1.5 م م3/ السنة من المياه المعالجة لأغراض الزراعة والاستهلاك المنزلي، بمجموع 16 م م3/السنة، وهي تعادل كمية المياه ذاتها 16م م3/ السنة التي تحصل عليها محافظة نابلس، والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من 380 ألف نسمة.

2- تشير الأرقام إلى أن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وصل إلى 680 ألف مستوطن، منهم حوالي 260 ألف في القدس الشرقية.

ثانياً: الخلاصة واحتمالات ما بعد الضم:

في حالة تم تنفيذ خطة الضم من البديهي القول إن الصراع حول المياه سيكون مرتبطاً بشكل عضوي بالإطار السياسي وتطوراته، أي أن حل أزمة المياه سيكون نتاجاً لشكل الكيان الفلسطيني القادم وعلاقاته الدولية والإقليمية خاصة مع إسرائيل والأردن، كما أن طبيعة التسوية /الصراع سيشكل العامل الأساسي في الأهمية النسبية / لموضوع المياه في الصراع / التسوية بالمقارنة مع القضايا الأخرى (القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات، وغيرها).

في ضوء هذا الفهم يمكن تحديد الاتجاهات الأساسية للسيناريوهات العامة (الاتجاه العام لكل سيناريو) وكذلك توليد سيناريوهات تابعة لكل سيناريو عام، يمكن أن تتداخل السناريوهات التابعة (التداعيات) مع (الأساسية) وعلى هذا

(1)(بشارات،معتز ، 2020. وزير سابق، وعضو فريق المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية، مقابلة خاصة)

(2)(بشارات،معتز ، 2020.وزير سابق، وعضو فريق المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية، مقابلة خاصة)

فإن السيناريوهات الأساسية يمكن تحديدها كالآتي:

1- السيناريو الأول: بقاء الوضع على ما هو عليه (صراع متذبذب) وبعض ما يترتب عليه ما يلي.
فجوة بين العرض والطلب، مزيد من تحكم إسرائيل بمصادر المياه، فرض سيناريو التحلية والمشاريع الإقليمية (وله تكلفة اقتصادية وسياسية) هيكلية المؤسسات المائية الفلسطينية تحت ضغط الحاجة (بما يخدم السياسة الإسرائيلية) ثم بقاء السلطة الفلسطينية الحديقة الخلفية، وأخيراً زيادة أسعار المياه.

2- السيناريو الثاني: انهيار السلطة، وقد يسهم فيها أكثر من عامل، وقد تأخذ أكثر من شكل، وبالتالي فإن الباب مفتوح على احتمالات كبيرة لتداعيات هذا الانهيار.

ثالثاً:النتائج

من أبرز النتائج التي ممكن استخلاصها مما سبق، وفيما يتعلق بملف الأغوار ما يأتي:

1- لا شك أن هناك تقصيراً فلسطينياً في متابعة ملف الأغوار تحديداً.

2- كون عملية السلام بنيت على الأرض مقابل السلام، وكما يبدو أننا جهلنا الأرض، وكان جل اهتمامنا على السلام " الذي لم يتحقق بعد.

3- إن واقع الضم يعني عدم وجود دولة فلسطينية إطلاقاً، بل شكل من أشكال الكانتونات المعزولة، وتحيط بها اسرائيل من كل الجهات.

4- تتطلب المرحلة الحالية الاستغلال الإيجابي لتعاطف المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والعديد من الدول المحورية خصوصاً الأردن مع الجانب الفلسطيني، وضرورة التنسيق التام مع كل المؤسسات الدولية والدول الصديقة والمعتدلة فيما يتعلق بصفقة القرن أو خطة الضم.

رابعاً: التوصيات:

1- مطلوب من المؤسسات الرسمية الفلسطينية التحرك باتجاه حقوقي فوراً في هذا الموضوع، ومن باب حقوق الإنسان وخاصة أن الأمم المتحدة كل عام تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في السيادة على مصادره.

2- ويحذر على السلطة الفلسطينية أن تذهب إلى خيار شراء المياه من الاحتلال، لأن قرارات تقليص المياه يجب أن تقاوم بالضغط على الاحتلال.

3- ضرورة وجود معاهد تدريب فلسطيني في الأغوار، ومراكز صيانة ومعدات ثقيلة، أو إنشاء كلية صناعية لجلب السكان إلى الأغوار، لأن مصدر رزقهم سيكون فيها.

4- هناك قصور كبير من المجتمع تجاه الأغوار، من حيث دعم وتسويق منتجاتهم الحيوانية والنباتية، ودعم صمود المزارعين من قبل المؤسسات.

5- من الضروري قيام مشاريع سريعة تجذب السكان في الأغوار، هناك عشرات الألاف من الدونمات لوزارة الأوقاف يجب العمل بشكل سريع من أجل تضمينها للأفراد، مما يساعد في جلب سكان كي يزرعوها وتعزيز صمودهم.

6- المشكلة التي تواجه الأغوار هي عدم وجود تكاملية وبناء في العمل المؤسساتي مثلاً الأغوار مقسمة ما بين 4 إلى 5 محافظات، وكل المؤسسات الرسمية تعمل بشكل منفرد دون التنسيق مع غيرها من الأطراف الشريكة، مما يشتت العمل ويضعف التكامل.

7- من خلال الزيارة الميدانية للأغوار، يلاحظ أن خطة الضم بدأت بالفعل والاحتلال بدأ بتطبيقها على أرض الواقع، وهناك كرفانات ومعدات وأعمال مساحة، وما قد يؤجل هو فقط الإعلان السياسي لضم الأغوار، أما الضم الحقيقي قد بدأ.

8- يتبين من أرض الواقع أن (استنهاض المجتمع الدولي) هو الأكثر فعالية وكفاءة، ويعتبر مسألة حضارية يجب استغلال هذا البديل بالشكل الأمثل باستخدام كافة القوانين الدولية لإلزام إسرائيل بالتعويض عن كافة الأضرار المائية والمجتمعية والاقتصادية التي لحقت بالفلسطينيين جزاء انتهاكاتها تجاه الحقوق الفلسطينية المشروعة، خاصة بعد أن حصلت فلسطين على مكانة الدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة.

Sources and references

1- Abu Mayla, Youssef (2020). Lectures on the geography of Palestine.
2- Bisharat, Moataz (2020). Private interview (former minister, member of the Palestinian-Israeli negotiations team).
3- Palestinian Water Authority reports, West Bank, 2020-2021.
4- Huleila, Samir, 2020, member of the negotiating team, a private interview.
5- Al-Tamimi, Abdul Rahman (2020). An exclusive interview, (Director of the Palestinian Hydrologists Group - Ramallah, Arab Bank).
6- Al-Atili, Shaddad (2020). Private Interview, (Former Palestinian Water Authority Minister).
7- Al-Arabi, (2020). A series of Arab reports, The Advance towards the East, the strategy of the Palestinians to encircle the plan to annex the Jordan Valley.
8- Al-Abed, Sameeh (2020). Private Interview, (Former Minister, Member of the Palestinian-Israeli Negotiations Team.)
9- The Palestinian Information Center, (2020). The consequences of annexing the Jordan Valley on water, energy, economy and food security (Workshop, Tuesday 07/07/2020) Hattps://www.alhadath.ps
10- The Palestinian Information Center, (2020). The annexation plan is an assassination of the future and resources of the Palestinian economy.
11- The Palestinian Information Center, (2020). Annexation of the West Bank and the demographic conflict in Palestine.